الفصل الثالث

وظائف الأحزاب السياسية

أولاً : مفهوم الحزب والنظام الحزبى

مفهوم الحزب كأى مفهوم سياسى ليس له تعريف محدد فى الأدبيات السياسية، حيث إن أبرز دراسى الأحزاب لم يهتموا بمسالة التعريف بشكل مباشر ، ومثال ذلك كتاب الأستاذ الفرنسى موريس ديفريجيه الشهير عن الأحزاب السياسية لا نجد فيه تعريفاً محدداً وواضحاً للحزب السياسى.

كما أن الأستاذ الإيطالي جيوفانى سارتورى فى مؤلفه " الأحزاب والنظم الحزبية " قد عرض لتعريفات متعددة للحزب السياسى ، ولكن أسماها تعريفات الحد الأدنى، والذى يقصد بها أن يكون التعريف مانعا لخلط المفهوم مع غيره من المفاهيم ، ولكنه لا يجمع كل الخصائص للأحزاب بالضرورة.

ومهما يكن من أمر تعدد واختلاف تعريفات الحزب ، فإنه يمكن أن يستشف منها ضرورة أن تتوافر فى الحزب عدة عناصر :

١- وجود تنظيم يتميز بالعمومية والاستمرارية .

٢- وجود برنامج يطرحه الحزب على المواطنين للحصول على تأييدهم وإقناعهم بخطه السياسى .

٣- رغبة وسعى من جانب الحزب فى سبيل الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها .

ولكن هذه العناصر تعرضت لانتقادات شديدة، ويبقى شئ هام لا يختلف عليه أحد وهو أن المقوم الأساسي فى تعريف الحزب السياسى هو السعى فى سبيل الوصول إلى السلطة لوضع برنامجه وأفكاره موضع التطبيق.

النظام الحزبى

تختلف النظم الحزبية من نظام سياسى لآخر، ومن مرحلة لأخرى ، وذلك تبعا للعديد من العوامل المجتمعية ، ومن أهم المحاولات لتصنيف النظم الحزبية ما قدمه " رانـاى " و" ديفرجيه " و " ألموند " و " سارتورى " و " ميركل " وكان القاسم المشترك هو نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام التعدد الحزبى ، ولكن عدد الأحزاب فى النظم التعددية الحزبية ليس هو العامل الحاسم ، كما أنه ليس مهما إلا بقدر ارتباطه بحجم التفاعل بين الأحزاب . وهذا لا يتحقق إلا فى ظروف معينة، فقد يكون عدد الأحزاب كبيرا لكن كثافة التفاعل منخفضة إلى حد لا يتناسب مع هذا العدد ، وبالتالى الاعتماد على مؤشر واحد لا يعطى صورة حقيقية ، ويمكن التركيز على مجموعة عناصر أساسية منها:

- النظام الانتخابى : يرى البعض أن نظام الأغلبية يؤدى إلى حزبين فى الأمد الطويل، أى أنه يحد من فرص الأحزاب فى التطلع إلى نيل الأغلبية ، أما نظام التمثيل النسبى فيؤدى إلى تعددية حزبية.
- مركز النظام الحزبى : ويعنى وجود حزب فى المركز ، ويكون خارج المنافسة ، ومن ثم يصعب احتمال تداول السلطة بين الحزب المسيطر وما عداه .
- مصداقية الأحزاب : من المفترض أن يتسم الحزب المصداقية، أى التماثل بين الوعود التى يقدمها فى الحملة الانتخابية والسياسات التى ينفذها بعد فوزه فى الانتخابات، وبالتالى فإن المصداقية – ضمن عوامل أخرى – تعظم فرصته فى نيل التأييد والعكس صحيح.

التنظيم الحزبى

يعد التنظيم الحزبى أحد مكونات الحزب السياسى، إضافة إلى الهدف والبرامج، ويلعب دورا هاما فى تحديد قدرة الأحزاب وفاعليتها، وهذا الدور يتم من خلال عدة مسالك منها :

- خصائص التنظيم الحزبى وأنماط العلاقات داخل الحزب .

- القوة التنظيمية للحزب : وهى مدى اقتراب الحزب من أن يكون مؤسسة فعالة فى مجال التأثير على الجماهير ، ويمكن قياسها من خلال البناء التنظيمى وبرنامج الحزب.

يرتبط أيضا النظام الحزبى بالديمقراطية الداخلية فى الأحزاب بعلاقة تفاعلية ، حيث تؤثر طبيعة النظام الحزبى على الديمقراطية الداخلية فى الأحزاب ، وقد يؤدى استقرار ورسوخ النظام الحزبى المقترن بتطور ديمقراطى للنظام السياسى إلى توفير ودعم الديمقراطية داخل الحزب ، وفى غير هذه الحالة قد يؤدى هذا الاستقرار إلى إضعاف هذه الديمقراطية ، وتزايد قوة الوضع السياسى لقيادات الأحزاب .

وتؤثر أيضا طبيعة النظام الانتخابى المعمول به فى إطار النظام الحزبى على الديمقراطية داخل الأحزاب ، لأن نظام الانتخابات بالقائمة الحزبية يتيح لقيادات الحزب السيطرة على الأعضاء والعناصر النشطة فى الحزب بسبب تحكمها فى عملية الترشيح للبرلمان ، أما فى الانتخاب الفردى يكون للعضو إمكانية التمرد على حزبه وترشيح نفسه مستقلا عن الحزب إذا اختلف مع قيادته .

وتقدم دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب مجموعة مؤشرات يمكن الاستفادة منها فى دراسة فاعلية الأحزاب وهى :

- نمط توزيع السلطة والاختصاص داخل الأحزاب .
- العلاقات بين النخبة والأعضاء داخل الحزب .
- أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية

ثانيا: وظائف الأحزاب فى النظم السياسية المعاصرة

تباينت الآراء والاتجاهات التى تناولت دراسة وظائف الأحزاب فى النظم السياسية المعاصرة . فيرى البعض أن الأحزاب السياسية هى نتاج تلاقى عوامل عديدة ، وهى أحد العناصر المؤثرة فى الحياة السياسية. فى حين يرى الماركسيون أن الحزب هو أداة فى يد طبقة البروليتاريا لأجل تحقيق الدكتاتورية ولأجل توطيدها وأنه وسيلة للاستيلاء على الحكم

بينما أكدت الدراسات التى تناولت أحزاب دول العالم الثالث فشل هذه الدول بدرجة أو بأخرى فى تأسيس مؤسساتها الديمقراطية، وأن الأحزاب فى هذه الدول تكون ضعيفة وتعانى من سيطرة مؤسسات غير ديمقراطية.

ورغم هذا يتفق معظم دارسى الأحزاب السياسية على أن الأحزاب تؤدى وظائفها بغض النظر عن طبيعة النظام الحزبى، سواء كان نظام حزب واحد، أو نظام تعدد الأحزاب ، فيؤكد لابالومبارا أنه أينما وجد الحزب السياسى فإنه يؤدى مجموعة من الوظائف على اختلاف النظم السياسية ، سواء فى دول تقوم على التعددية السياسية أو فى دول تقوم على النظام الشمولى. وهذا أيضا كما يؤكده أبتر حيث يرى أن الوظيفة تبقى كما هى ، سواء فى النظم الديمقراطية والليبرالية، أو الشمولية ، أو السلطوية، فالأحزاب تتوسط الرأى العام والحكم فى النظم الديمقراطية والشمولية والسلطوية.

ويقدم سيجموند نيومان أربع وظائف للأحزاب السياسية سواء كان النظام ديمقراطيا أو شموليا، الوظيفة الأولى هى تنظيم الإدارة وتوضيح أفكار ومبادئ الحزب ، أما الوظيفة الثانية فهى إدماج المواطنين فى الحزب وتعليمهم الالتزام السياسى . وثالث هذه الوظائف أن يمارس الحزب دوره كوسيط بين الحكومة والرأى العام ، والوظيفة الرابعة انتخاب القادة . وفشل الأحزاب فى القيام بهذه الوظائف فى النظم الديمقراطية يهيئ المناخ لصعود الحركات الراديكالية التى يصبح هدفها النضال من أجل نظام سياسى جديد وبالتالى فالاختلاف فى ممارسة هذه الوظائف بين النظام الديمقراطى والشمولى يكمن فى الفرق بين خصائص النظامين الديمقراطى والشمولى.

أما فى النظم التعددية السياسية المقيدة ، فتمارس الأحزاب هذه الوظائف بصورة منقوصة، وبدرجات مختلفة تتفاوت من نظام لأخر. ويتوقف ذلك على حجم القيود المفروضة على حركتها، ومدى تدخل السلطة فى نشاطها ، ومدى قدرة هذه الأحزاب على مواجهة هذه القيود وتجاوزها.

وبعيدا عن هذه الاتجاهات والتباينات ، قدمت أدبيات الأحزاب السياسية عدة وظائف أهمها : تجميع المصالح ، والتجنيد السياسى ، والمشاركة السياسية ، والتنشئة السياسية ، والشرعية السياسية .

١- تجميع المصالح

يقصد بها تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة، وقد عبر البعض عن هذه الوظيفة بتعبيرات أخرى مثل صياغة القضايا ، أو تنظيم الإرادة أو صنع الرأى العام. ويستطيع الحزب ممارسة هذه الوظيفة من خلال مؤتمراته الحزبية وتلقى الشكاوى والمطالب ، ويقوم بعملية موازنة ومساومة محاولا التوصل إلى تسوية لهذه المصالح المختلفة فى صورة اقتراح سياسات معينة. وتنعكس أهمية ممارسة الحزب لهذه الوظيفة على استقرار الرأى العام ، والتقليل من حجم التوتر فى المجتمع ، حيث تقوم بتحديد الآراء الفردية وتعميقها وإضفاء الطابع الرسمى التنظيمى عليها ، مما يكسبها سلطانا ويقينا ، فبدون الأحزاب يظل الرأى العام متقلبا ومتغيرا. كما ترتبط هذه الوظيفة باستقرار النظام السياسى، حيث يتم التقليل من عبء المطالب على صانعى القرار وبالتالى الاستجابة لها بشكل فعال.

وحقيقة لا تقوم الأحزاب بهذه الوظيفة بمفردها حيث يبرز دور جماعات المصالح بجانب دور الأحزاب السياسية فى ممارسة هذه الوظيفة ، على أساس أن كليهما يهدف:

أولا – إلى تعبئة المصالح الكامنة فى الرأى العام لتنظيم مشاركة الأفراد فى توجه عام .

ثانيا: أن كليهما يلعب دور المتحدث باسم المصالح المتباينة النشطة فى عملية صنع السياسة . ويتضمن هذا الدور

ثالثا: مسئولية تحويل المطالب المرسلة إلى سياسة عامة، ويتحدد فى هذه المسئولية الفارق بين وظيفة الحزب ووظيفة جماعات المصالح ، حيث يقتصر دور الأخيرة على تعبئة وتمثيل المصالح فى عملية صنع القرار، بينما يقوم الحزب بعملية فرز للمطالب والمصالح ، ومن ثم صياغة أكبر عدد من البدائل السياسية بقصد تحويلها إلى سياسات مستجيبة لمخرجات النظام السياسى. وبهذا المعنى ، لا تقتصر الأحزاب على الدور السلبى المتمثل فى نقل الرغبات الفردية إلى صانعى السياسة العامة، وليست هى أيضا أدوات تجميعية للرغبات والمعتقدات ، والنظرات بشكل أمين لحد ما ، ولكن على العكس ، فإن الأحزاب السياسية تلعب دور المنظم لتكوين الأفكار الجديدة وإنشاء شبكة اتصالية لهذه الأفكار، ولربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من توليد القوة السياسية وتهيئتها وتوجيهها.

ومن الواضح أن قدرة الأحزاب على ممارسة وظيفة تجميع المصالح فى دول العالم الثالث ذات نظم التعددية الحزبية المقيدة تقيد كثيراً كنتيجة للقيود

والضوابط التى تضعها النخبة الحاكمة وحزبها المسيطر على نشاط الأحزاب ويتم ذلك عبر عدد من الوسائل يمكن إيضاحها على النحو التالى:

- استمرار سيطرة الحزب الحاكم ونجاحه الدائم فى الانتخابات يؤدى إلى ضعف الإقبال الجماهيرى على الأحزاب الأخرى لاعتقادها فى عدم قدرة الأحزاب على توصيل مطالبها أو تحقيقها.
- سيطرة الدولة على أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال بالجماهير- المسموعة والمرئية- وعدم السماح لأحزاب المعارضة بالتواصل مع الجماهير من خلال هذه الوسائل.
- التحكم عبر النظم الانتخابية والأشراف على عملية التصويت فى تحديد وصول أحزاب المعارضة للمجالس التشريعية والنيابية والمحلية وهى من المؤسسات التى يفترض أن يمارس من خلالها الحزب المعارض دوره كمجمع ومعبر عن المصالح ومقترح للبدائل السياسية.
- ونتيجة لذلك تصبح الوسائل غير المؤسسية والعلاقات الشخصية بالمسئولين فى الدولة هى الوسائل الفعالة فى توصيل المطالب واقتراح السياسات، ويرتبط ذلك بقوة الحزب وحركته ، وتصبح الجريدة الحزبية هى وسيلة الاتصال الفعالة بالجمهور ، وأيضا تتقلص وظيفة التعبير عن الرأى العام ليصبح الحزب قناة للتعبير عن السخط العام ونقد الحزب المسيطر ، فضلاً عن قيام الأحزاب بالتعبير عن مصالح

وتوجهات قوى محجوبة عن الشرعية ، وهى قوى لا تجد الإطار الشرعى أو القنوات الشرعية المعبرة عنها لعدم سماح النظام لها بتكوين أحزاب خاصة بها، وقد يؤدى وجود هذه التيارات داخل الحزب المعارض إلى خلق معوقات ومشاكل تهدد وحدته وتماسكه وقدرته على اتخاذ القرار.

٢- التنشئة السياسية

تشير التنشئة السياسية إلى تلك العملية التى يكتسب بواسطتها المواطنون الاتجاهات والمشاعر تجاه النظام السياسى ، وتحدد دورهم فى هذا النظام، وهى تعنى العملية التى يتم بموجبها تلقين الاتجاهات والقيم السياسية والاتجاهات والقيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية ، وهى عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته ، وهى آلية لتعديل الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع أو لخلق ثقافة سياسية جديدة.

وبالتالى تعتبر التنشئة السياسية العملية التى من خلالها ينقل المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل ، ثم تقوم هذه العملية بدورها فى المحافظة على المعايير والقواعد والمؤسسات السياسية التقليدية، وفى الوقت ذاته تمثل وسيلة أو أداة للتغير السياسى والاجتماعى. وتختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت لآخر تبعا لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التى

يعيشها المجتمع ، فعملية التنشئة مرتبطة – إلى حد كبير – بطبيعة الكيان السياسى وما يسوده من " أيديولوجية وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب فى تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك.

وباعتبار أن التنشئة السياسية عملية اجتماعية نفسية مستمرة فإنها تتكون من أربعة عناصر أساسية ،هى عملية تفاعلية مكتسبة، بين أفراد تجمعوا ،أو مؤسسة أو هيئة تعمل كأداة ناقلة لهذه العملية ، وأنماط السلوك التنظيمى ومتطلباته التى تتمثل فى الاتجاهات التى يتعلمها الفرد من المجتمع.

وتؤدى التنشئة السياسية العديد من الوظائف أهمها ما يلى :

- تلقين الأفراد الثقافة السياسية القائمة، والتى هى عبارة عن نماذج السلوك والاتجاهات والمعتقدات التى تؤثر على السلوك السياسى ، وتمارس الأسرة وجماعات الرفاق والمدرسة دورا كبيرا فى أداء هذه الوظيفة، كما يركز الحزب السياسى فى هذا السياق عاى عملية إعداد الكوادر وإكسابهم مهارات للقيام بالأدوار السياسية عن طريق الممارسة ، لذلك تعد هذه الوظيفة وظيفة تعليمية .
- الحفاظ على بعض التقاليد والأنماط الثقافية السائدة، أو تطوير بعضها وخلق قيم جديدة ملائمة للظروف السياسية الجديدة. هذه العمليات

الـثلاث يمكـن أن تسـمح بتكـوين ثقافـة قوميـة موحـدة ، ويختلـف دور مؤسسـات التنشـئة بصـددها ، فتقـوم كـم مـن الأسـرة والمدرسـة بالقسـط الأعظم من الحفاظ على الثقافة، وتمارس وسائل الاتصال الجماهيرية دورا كبيرا فى تطوير الثقافة، وتقوم الأحزاب السياسية بخلق قيم جديدة ملائمة للظروف السياسية ،لذلك تعد هذه الوظيفة وظيفة حضارية.

- خلق نظام للقيم والاتجاهات لمواءمة متطلبات الحياة السياسية. وتشمل ثلاث عمليات هى، خلق الحاجة والدافع إلى التغير، وعملية التغير ذاتها، ثم عملية تثبيت وتقوية الاستجابات الجديدة لتترسخ فى قمة نظام القيم فى المجتمع.

هذا وتمر عملية التنشئة السياسية عن طريق نوعين من المنظمات، تتمثل الأولـى فـى المنظمـات غيـر السياسـية – مثـل الأسـرة ،والمنـزل – تقـوم بـدور التنشـئة الكامنـة، أمـا المنظمـات الأخـرى ذات الطبيعـة السياسـية فتقـوم بـدور التنشئة الفرضية، والتى تستهدف تكوين اتجاهات التنشئة لدى الأفراد.

وتعتبر الأسرة إحدى وسائل التنشئة السياسية إن لم تكن أهم العوامل على الإطلاق، لأنها تلعب دورا هاما فى تشكيل اتجاهات الأبناء وإكسابهم قيما أساسية تظل معهم طوال الحياة ، كما أنها تلعب دورا هاما فى تعلم الطفل

الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع. وتلعب المدرسة بوسائلها المختلفة أهمية خاصة فى عملية التنشئة السياسية ، حيث ينمو الاهتمام بالسياسة لدى النشء فى هذه المرحلة. وتمثل المدرسة وحدة اجتماعية لها جوهرها الخاص الذى يساعد على تشكيل إحساس التلميذ والفاعلية الشخصية ، وتحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعى والسياسى القائم. كما تلعب وسائل الإعلام دورا متميزا فى عملية التنشئة السياسية، خاصة وأنها تولى عناية مركزة للنشء لكى يستمدوا عناصر الثقافة السياسية ، فضلا عن أنها تنقل الأخبار من المواطن إلى الدولة والعكس بالعكس.

كما تقوم الأحزاب بدور هام فى التنشئة السياسية من خلال تقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإعداد الكوادر السياسية. ولذلك يعد الحزب السياسى إحدى أدوات التنشئة السياسية تمارس الأحزاب فى الدول النامية، فهم أحد الأبية الاجتماعية القليلة التى تستطيع التأثير فى الحركة السياسية لأعداد كبيرة من المواطنين على أساس منظبط ومنظم. ويمكن التميز فى هذا السياق بين نوعين من التنشئة السياسية تمارسها الأحزاب ، النوع الأول وهو تدعيم الثقافة السياسية السائدة وكفالة استمراريتها. أما النوع الثانى فهو إدخال تغيرات هامة فى أنماط الثقافة السياسية السائدة وذلك فى ظل ظروف التغير الاقتصادى والاجتماعى، لذا يزداد دور الحزب فى

عملية التنشئة السياسية فى ظل هذه الظروف. لكن يتوقف دور الأحزاب فى القيام بهذه الوظيفة بالدرجة الأولى على مدى قوة الأحزاب فى تأديتها واثبات فاعليتها وعلى قدرتها فى التأثير على الجماهير والتأثير بهم، وبعلاقاتهم بالمؤسسات السياسية الأخرى فى النظام السياسى.

وترتبط التنشئة السياسية – كوظيفة للأحزاب – بتميز شائع بين الحزب التعبوى Mobilist Party والحزب المتكيف Adaptive Party فالأول أداة لإحداث التغير فى الاتجاهات والسلوكيات داخل المجتمع ، فى حين يركز الثانى اهتمامه الأساسي على التكيف مع اتجاهات الجماهير فى سعيه للحصول على الدعم الانتخابى.

وأخيرا تمارس جماعات الرفاق تأثيراً له مغزاه باعتبارها إحدى أدوات التنشئة على قيم واتجاهات أعضائها . وفى هذا الصدد يمكنها أن تضطلع بوظيفتين هما : نقل وتعزيز الثقافة السياسية ، وغرس قيم ومفاهيم جديدة . ويرى البعض أن دور جماعة الرفاق فى عملية التنشئة السياسية يختلف عن دور الأسرة والمدرسة من ناحيتين الأولى هى أن علاقات السلطة داخل جماعة الرفاق على قيم الندية والديمقراطية .والثانية تهيئ جماعة الرفاق لأعضائها وبعكس الأسرة والمدرسة مجالا ارحب للتكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية ،

ومن ثم تزداد أهمية جماعات الرفاق، إذ يتعلم الأفراد من خلالها أساليب التكيف والتجاوب مع الظروف المتغيرة.

ولا شك أن الدور الذى تقوم به أدوات التنشئة السياسية – بجانب الأدوار أو الوظائف الأخرى – يؤثر تأثيرا كبيرا على المشاركة السياسية للفرد وعلى عملية التجنيد السياسى للمناصب العامة ، فالقيم والاتجاهات والمعارف التى يقدمها الحزب السياسى لأعضائه والمجتمع يكون لها تأثير على السعى السياسى والاجتماعى لهذا الفرد ، فأما أن تشجعه على الاهتمام بقضايا مجتمعه وتحثه على المشاركة السياسية أو تكون عكس ذلك .وهذا يتضح بالنظر إلى وظيفة التنشئة السياسية فى علاقاتها بظواهر أخرى ، وفى إطار التنشئة والمشاركة السياسية تؤثر الاتجاهات والمعارف التى تتجمع لدى الفرد من خلال عملية التنشئة المبكرة على استجابته لمختلف المنبهات السياسية ، وبالتالى على مشاركته فى الحياة السياسية ، فهى أما أن تشجع بالاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط السياسى ، وأما أن تكون ضد ذلك.

كما أن السلوك السياسى امتداد للسلوك الاجتماعى ، وكلما كان الفرد مشاركا على الصعيد الاجتماعى ، كلما كان احتمال مشاركة فى الأنشطة السياسية اكبر ، والعكس بالعكس . وترتبط أيضا التنشئة بالتجنيد السياسى ، حيث يمكن أن تساهم الأسرة فى إعداد الفرد لمركز سياسى معين كأن ينجح الوالدان فى إقناع الأبناء بالانضمام للحزب نفسه الذى يؤيدانه ، أو بممارسة

مهنة سياسية أو إدارية وتعمل الأحزاب والنقابات كأدوات لتأهيل البعض لتولى مناصب قيادية معينة . كما ترتبط التنشئة بالاستقرار السياسى حيث يشير الاستقرار السياسى إلى قدرة النظام على أن يحفظ ذاته عبر الزمان ، أي أن يظل فى حالة تكامل ، وهو ما لا يتأتى له إلا إذا اطلعت أبنيته المختلفة ووظائفها على خير وجه ، ومن بينها التنشئة السياسية .

وبقدر ما تؤدى التنشئة إلى الاستقرار السياسى بقدر ما يؤدى الانقطاع فيها إلى حالة من عدم الاستقرار ، ويمكن أن يحدث ذلك فى عدد من الحالات الآتية : منها التعارض بين أنماط التنشئة السائدة وبين الأبنية السياسية الجديدة، واختلاف نمط تنشئة الجماهير عن نمط تنشئة الصفوة ، وتباين أنماط التنشئة بين الأجيال .

وللتنشئة السياسية مراحل ثلاث هى : الطفولة ، والمراهقة ، والنضج. ويكاد يتفق جمهور الباحثين على أن عملية التنشئة السياسية تبدأ فى سن الثالثة وتستمر طوال الحياة . ويتحدد السلوك السياسى للفرد فى مرحلة النضج بدرجة ما ، بخبرات التنشئة التى يكتسبها فى مرحلتى الطفولة والمراهقة.

٣- المشاركة السياسية

تمثل المشاركة السياسية أحد الأدوار الهامة التى يقوم بها الحزب السياسى ، حيث يقدم للمواطن أداة وطريقة لتنظيم لنفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأى أو الفكر أو العقيدة السياسية ، وتجميع أنفسهم للممارسة التأثير على السلطة الحاكمة ، سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومى ، ويصبح الحزب بذلك إحدى قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم ، وإحدى الأدوات التى تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام فى الحياة العامة ومن ثم يكون الحزب إطارا للحركة وأداة للمشاركة.

وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكبر أهمية أو الأكثر ملاءمة لتحقيق المشاركة، إلا أن مجرد وجود الأحزاب لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية ، حيث يكشف عديد من الدراسات عند دور بعض المؤثرات فى تسهيل أو إعاقة عملية المشاركة منها:

- النظام الانتخابى: حيث يؤدى تعقده إلى إعاقة المشاركة الإيجابية.
- نظام التمثيل السياسى: الذى قد يقدم تمثيلاً حقيقياً للمجتمع ، وقد يتجاهل بعض الفئات.
- تخصص الأبنية السياسية: يوضح مواضع تأثير المشاركة ، فى حين يؤدى عدم التخصص إلى نوع من الغموض فى العملية السياسية.

- الاستقرار الحكومى: حيث يؤدى عدم الاستقرار الحكومى إلى تحويل العملية السياسية إلى عملية تشوبها الفوضى.
- استقرار النظام السياسى: حيث أن تعرض النظام السياسى لتغيرات راديكالية من قبيل الثورات والانقلابات المتعددة يخلق اتجاهات عدم الثقة فى النظام.
- وضوح السياسات: حيث يؤدى عد وضوح السياسات إلى جعلها فى غير متناول المواطن العادى، وبالتالى إلى إعاقة عملية المشاركة.
- حق تنظيم الأحزاب : حيث إن عدم إعطاء هذا الحق يحرم بعض القوى الاجتماعية من المشاركة السياسية السلمية ، ويجعلها تتجه إلى العنف .
- تداول السلطة : حيث أن عدم تداول السلطة ، يفقد الحزب المعارض أهميته كقناة بين الحاكم والمحكوم ، وكمساهم فى صنع السياسات العامة.

وتضم المشاركة السياسية عديداً من الأنشطة ، والتى تقسم إلى أنشطة تقليدية وأخرى غير تقليدية . ويعتبر التصويت ومتابعة الأمور السياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات، والاجتماعات العامة والمشاركة فى الحملة الانتخابية، والانضمام إلى جماعات المصالح، والانخراط فى عضوية

الأحزاب والاتصال بالمسئولين والترشيح للمناصب السياسية من أبرز الأنشطة التقليدية.

كما يعتبر التصويت من أكثر هذه الأنشطة شيوعاً ، حيث تتم ممارسته سواء فى النظم الديمقراطية أو السلطوية أو الشمولية ، ولكن مع اختلاف الدلالة ودرجة التأثير ، ففى النظم الديمقراطية هو آلية للمفاضلة بين المرشحين واختيار شاغلى المناصب السياسية ويتم فى ظل اكبر درجة من الحرية. أما فى النظم السلطوية والشمولية، فيعد التصويت أداه للدعاية وكسب التأييد والشرعية أكثر منه أداه للاختيار السياسى الواعى أو للمشاركة السياسية. وتتوقف ممارسة حق التصويت على عوامل متعددة ، منها الإطار القانونى الحاكم للمنافسة الحزبية وللعملية الانتخابية، والأوضاع الاجتماعية كالتعليم والفقر وغير ذلك.

أما الأنماط التقليدية الأخرى للمشاركة فينخرط فيها عدد محدود من الأفراد، يستوى فى ذلك النظام الديمقراطى والنظام التسلطى. والسبب فى ذلك إنها عادة ما تتطلب وقتاً أطول وجهداً اكبر مما يتطلبه التصويت، وهذا أمر يتجاوز قدرات وإمكانات معظم المواطنين.

وجدير بالذكر أن بعضاً من هذه الصور للمشاركة قد تغيب فى بعض النظم. فهناك دول لا تعرف الانتخابات العامة. وتحظر بعض الدول عقد الاجتماعات العامة أو القيام بأعمال التظاهر والإضراب. وفى بعضها الأخر لا وجود للتنظيمات الحزبية والمصلحية ومن ناحية أخرى تتفاوت أهمية نفس نمط المشاركة من دولة إلى أخرى ، ومن فترة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.

أما الأنشطة غير التقليدية فتشتمل على أنشطة قانونية ، مثل تقديم الشكاوى ، وأنشطة غير قانونية كالتظاهر والاغتيال والثورة . ويلجأ المواطنون إلى هذه الأعمال للتعبير عن مطالبهم أو الاحتجاج على سياسات الحكم حينما تنعدم المسالك الشرعية، أو يبدو اللجوء إليها غير ذى جدوى. ومع وجود استثناءات محدودة فان الوسائل غير التقليدية بصفة عامة تعد وسائل الجماعات التى تسعى الى تغيير وضعها القائم، وفى هذا الإطار تناول الموند وباول أزمات التنمية واعتبرا المشاركة إحدى هذه الأزمات التى يمكن أن تواجه النظام السياسى .وقد قصد بها كثافة المطالب من اجل المشاركة فى صنع القرارات من جماعات ومستويات عديدة فى المجتمع.

وتوجد أنماط مختلفة لاحتمالات ردود فعل الحزب الحاكم منها ما يلى:

- قمع المطالب والحد من المشاركة: ويرجع ذلك إلى الحفاظ على مكتسبات الطبقة المسيطرة، وامتيازاتها الاقتصادية ومكانتها

الاجتماعية . ويرى لابالومبارا، ووينر ، دوافع متعددة مرتبطة بقمع المشاركة، أولها يرجع إلى تهديد نظام القيم الذى تتبناه النخبة الحاكمة سواء كانت تلك القيم دينية أو اجتماعية أو اقتصادية. ويرجع ثانيها إلى مدى الإجماع السائد فى المجتمع فيما يخص نظام التمثيل النيابى، بمعنى انه إذا كانت فكرة الحكم النيابى ذات أولوية متأخرة مقارنه بغيرها من القيم التى تتبناها النخبة يمكن أن نتوقع ترددا فى قبول فكرة توسيع المشاركة كما انه إذا نظرنا إلى المطالب بتوسيع المشاركة باعتبارها تهديدات فعلية لقيم أعلى واكثر أهمية، فان القمع يكون هو الاستجابة المتصورة. ومن ناحية أخرى إذا كان الحكم النيابى هو أعلى قيم لدى النخبة السائدة ، فانه يتوقع حدوث قمع إزاء مطالب المشاركة من جانب الجماعات التى تعرف بأنها "ضد النظام" . أما العامل الثالث فهو ذو طابع سيكولوجى يتضمن الافتراض بان النخبة الجديدة التى تعمل فى ظل النظام الحزبى تجد من الصعب عليها أن تتقاسم – مع المطالبين الجدد بالمشاركة – القوة أو السلطة السياسية التى تعين عليها انتزاعها من النظام القديم.

- المشاركة من خلال التعبئة: وهى تنسب للحزب الواحد أساسا، ويقصد بها قدرة القيادة السياسية على التأثير فى الاتجاهات

السياسية واتجاهات سلوك المواطنين،واستخدام الحزب مع قدرة الدولة على عملية القمع لتحقيق هذا الهدف بغرض تنمية شعور الولاء والهوية القومية. وذلك لان حكومة الحزب الواحد أداة لتسهيل " التعبئة الجماهيرية"، فى حين إنها تعوق أو تمنع "المشاركة الجماهيرية" لان النظام قد يهتم بتنمية إحساس ذاتى بالمشاركة، فى حين يمنع السكان من التأثير على السياسة العامة والإدارة واختيار العناصر التى تتولى الحكم فعلياً.

- السماح بالنشاط الحزبى المحدود: ويقصد به سماح النظام السياسى للجماعات المختلفة بتنظيم أحزابها الخاصة، مع حرمانها من أي نافذة للسلطة، والحد من مشاركتها فى النظام.
- السماح بالنشاط الحزبى التام: يسمح فى هذه الأنظمة للأفراد والجماعات بحقوق المشاركة السياسة الكاملة وحق تنظيم الأحزاب ، وهو النمط السائد فى الديمقراطيات الغربية، وفى هذه الحالات التى يسمح فيها بالمشاركة الكاملة أم لا ينظر لتوسيع المشاركة كتهديد خطير لبقاء النظام، أو أن يعتبر الالتزام بالمشاركة نفسه من القوة بحيث يطغى على أي تهديدات يتعرض لها النظام.

وحقيقة تتأثر فاعلية المشاركة السياسية للفرد فى الحياة بمتغيرات شتى أهمها:

- المنبهات السياسية: الافتراض المطروح هنا انه مع تعرض المرء للمتغيرات السياسية يزداد احتمال مشاركته، غير أن التعرض للمنبه السياسى لا يؤدى بالضرورة إلى المشاركة، كل ما فى الأمر أن هذا التعرض يزود المرء بالمعارف السياسية وينمى اهتماماته العامة، فيصبح من ثم اكثر استعداداً لمزاولة النشط السياسى.وتصدر المنبهات من وسائل الإعلام الجماهيرية والحملات الانتخابية والاجتماعات العامة...الخ.
- المتغيرات الاجتماعية: يؤكد الدارسون وجود تأثير لهذه التغيرات على مستوى المشاركة السياسية، فأفراد الطبقة العليا اكثر مشاركة بالقياس إلى أفراد الطبقة الدنيا، لأنهم اكثر تعليماً ،فالشخص المتعلم اكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية واشد إحساسا بالقدرة على التأثير فى صنع القرار.غير أن كل تحسن فى المستوى الاقتصادى وبالتالى فى الوضع الطبقى لا يقابله بالضرورة ارتفاع فى مستوى المشاركة السياسية،كذلك لميل الأشخاص ذوى المركز المهنى المرتفع إلى المشاركة بدرجة اكبر من ذوى المكانة المهنية المنخفضة.

- الإطار السياسى: ترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسى التى تتمثل فى رؤية القيادة لدور المواطن ومدى توفر وحيوية التنظيمات الشعبية والمجالس النيابية المنتخبة وطبيعة النظام الإعلامي.فالمشاركة التى تنعم بها المجتمعات الغربية ترجع- جزئياً- إلى وجود الإطار الدستورى والمؤسسي.

وإذا كان ما سبق محددات للمشاركة السياسية، فان للمشاركة السياسية آثارا ،حيث تفيد الأدبيات السياسية بوجود تأثير للمشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة.فعلى مستوى الفرد تنمى فيه المشاركة شعوراً بالكرامة والقيمة والأهمية السياسية، وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسئولياته.وعلى صعيد السياسة العامة تحقق المشاركة اعظم خير لأكبر عدد من الأفراد، إذ بفضلها يصبح الحكام اكثر استجابة لمصالح المواطنين. ويتوزع الناتج القومى بشكل اكثر عدالة.

٤- التجنيد السياسى

وهو العملية التى بموجبها يتم اختيار أفراد من المجتمع لتولى المناصب السياسية ، ويقدم الحزب بأدائه لهذه الوظيفة طريقة سليمة لتغيير القيادات من خلال العملية الانتخابية فى نظم تعدد الأحزاب. أما فى نظم الحزب الواحد فالحزب هو مصدر قيادات الحكومة ومختلف المؤسسات

السياسية، وبالتالى يقوم الحزب عن طريق الأقسام المختلفة التى ينشئها داخله بإعداد وتدريب الأعضاء وبث الحماس فيهم وتوجيههم ومن ثم يتمرس الأعضاء بالعمل السياسى ، ويظهر منهم ذوو الخبرة والكفاءة ، وهذا ما يدخل فى عملية التنشئة ، ثم يقوم الحزب باختيار من يتوفر فيهم صفات القيادة ودفعهم للعمل العام ومساندتهم فى الانتخابات لاختيار القادة السياسيين الذين سيكون فى يدهم السلطة.

ويمكن تقسيم عملية التجنيد السياسى للمناصب العامة إلى ثلاث مستويات:

- أولها مستوى القيادة السياسية القومية، حيث يسعى المواطن من خلال الحزب السياسى إلى الوصول إلى قمة الهرم السياسى ، ويتساوى هنا نظام الحزب الواحد والنظام الحزبى التعددى، ويلاحظ على هذا المستوى دور جماعات المصالح فى اختيار المرشحين للمناصب السياسية .
- وثانيها مستوى الوظائف الحكومية، ويختلف دور الحزب هنا من دولة لأخرى.
- ثالثها مستوى الوظائف الحزبية، حيث يتولى الحزب تعيين جهازه الإدارى والتنظيمى، ويختلف حجم هذا الجهاز من حزب لآخر. ويقوم

هؤلاء الموظفون بدور مهم فى صنع سياسة الحزب وأعمال الدعاية والعلاقات العامة وجمع التبرعات وإدارة الحملات الانتخابية، وإصدار الصحف ...الخ.

والجدير بالذكر أن نظام الانتخابات كإحدى أدوات الأحزاب للقيام بوظيفتها فى التجنيد السياسى ينبغى أن يتيح للهيئات المنتخبة أن تمثل بعدالة رأى الأغلبية والأقلية واختبار شعبية الحكومة وان تتم عملية الانتخاب دون أي ضغوط أو شبهات.ومن جهة أخرى تثير وظيفة الحزب فى التجنيد السياسى أهمية ممارسة هذه الوظيفة داخل الحزب نفسه ،بمعنى آخر اندماج قيادة الحزب واستمرارية مساندتها لإضافة أعضاء جدد فى الحزب من خلال انتخابات دورية تنافسية وهو أمر يؤدى إلى المشاركة على مستوى القاعدة الحزبية فى اختيار النخبة الحزبية .

وتختلف هذه الوظيفة من نظام إلى آخر ،حيث انه فى النظم الديمقراطية تتسم عملية التجنيد ،أما بالأجراء المغلق الذى يحدد بمقتضاه قادة الحزب الأسماء المقدمة إلى مجموع أعضاء الحزب لقبولها ،أو يكون تقديم الأسماء مفتوحاً لعملية انتخابات تنافسية داخل الحزب وقائمة بذاتها،كما هو متبع فى مختلف الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرف بالانتخابات الأولية. أما

فى النظم الشمولية فيكون للانتخابات العامة أهمية رمزية فقط ،وتتضاءل أهمية الوسائل التى تتم بها عملية الترشيح.

وقد تتأثر الأنماط العامة لتجنيد الحزب فى المجتمع بنوعين مختلفين من النظم الحزبية،كأن يكون الحزب مسيطراً على الحكم عبر فترة ممتدة من الزمن، أو أن يكون هناك تغير متكرر بشكل نسبى فى الحزب الحاكم .ويرتبط هذان النمطان بإمكانية الوصول للمناصب السياسية، والتى تمثل قوة كبيرة لجذب التأييد للحزب، فغالباً ما يؤدى استمرار عدم قدرة حزب ما على الوصول إلى الحكم إلى تقليص دوره وضعفه، ما لم يدعم بواسطة عوامل أخرى ،فقد يلجأ الحزب إلى توزيع المناصب الحزبية على أعضاء نخبته أو الالتزام بمبادئ أيديولوجية قوة، وهكذا لا يشجع النمط الأول على وجود حزب معارض قوى ، وقد تختفى المعارضة أو تتبنى مواقف راديكالية ومتطرفة فى محاولة لاكتساب التأييد.

وفى نظم التعددية السياسية المقيدة ، تلعب القيود والضوابط القانونية والتنظيمية دورا أساسيا فى تحجيم ممارسة الحزب لهذه الوظيفة إلى حد بعيد ، حيث يضع النظام الحاكم القوانين المنظمة للترشيح للانتخابات ويشرف على تطبيقها . ويمثل النظام الانتخابى المقيد فى هذا السياق عقبة حقيقية فى طريق

وصول مرشحى أحزاب المعارضة ليس إلى المناصب القيادية ، ولكن حتى إلى المجالس النيابية والتشريعية ، وهى القناة المؤسسية للوصول الى المناصب السياسية.

٥- الشرعية السياسية

اكتسب مفهوم الشرعية تفسيرات ومعان شتى بتنوع الاتجاهات التى تصدت لتفسيره . ويمكن التمييز فى شأن مفهوم الشرعية بين ثلاثة اتجاهات أساسية هى: الاتجاه القانونى ، والدينى ، والسياسى .

فبالنسبة للاتجاه القانونى يمثله أساتذة القانون والذين يعرفون الشرعية على إنها سيادة القانون ، بمعنى انه لا يمكن إعفاء السلطة الحاكمة من الخضوع للقانون ، ومن ثم لن تكون قرارات السلطة صحيحة ونافذة إلا إذا صدرت بناء على القانون وطبقا له ، وبالتالى السلطة شرعية بخضوعها للقانون وبالتزامها به فى أعمالها.

أما الاتجاه الدينى فى تعريف الشرعية ، فيرى أن الشرعية هى تنفيذ أحكام الدين، فالنظام الشرعى هو الذى يعمل على تطبيق قواعد الدين ويلتزم بها باعتبار أن الدين هو مجموعة القواعد والتعاليم التى أنزلها الله على عبادة

عن طريق الرسل لتنظيم أمور الأفراد، ولذلك يتعين الالتزام بها ليصبح النظام شرعيا.

ثمة اتجاه ثالث فى تعريف الشرعية يلقى ترحيبا من علماء السياسة والاجتماع ،ومؤداه أن الشرعية هى الطاعة السياسية. وبهذا المعنى تصبح الشرعية أساس السلطة وتبريرا لقيامها ، فهى موقف يشترك فيه الحكام والمحكومين فى الاعتقاد بان التوزيع القائم للسلطة ونتائجه من قواعد وتنظيمات تصدر عن الحكومة كلها صحيحة ، لذلك يصبح القبول من جانب أفراد المجتمع للنظام السياسى هو أساس شرعيته.

ويطرح البعض مكونات لمفهوم الشرعية بمعنى الطاعة السياسية وهى مكونات ثلاثة:

- أن يتم حيازة السلطة وفقا لقواعد قائمة ومحددة ، وتتم ممارستها اتساقا مع تلك القواعد.
- وجود معتقدات مشتركة وقيم تبرر وجود أو قيام تلك القواعد والأسس ما بين الحاكم والمحكوم.
- وجود أفعال معبرة عن القبول والاتفاق مع سياسات السلطة.

والشرعية هكذا تمثل نوعا من القبول لا يستمد من القهر أو القوة أو التهديد باستخدامها ، وإنما من مجموع القيم والمعتقدات التى يحملها الأفراد، وتقنع وتتأثر فى ذات الوقت بالأهداف، والتى يرجى من النظام تحقيقها بكفاءة . وفى هذا الإطار يمكن القول إن الشرعية هى الطاعة الاختيارية التى تحول ممارسة القوة السياسية إلى سلطة ذات حق وهى بذلك تعكس الاتفاق الذى يضفى على الزعامة والدولة الحق فى الحكم والسلطة ، وكذلك يضفى الاحترام والقبول على الزعماء الفرديين، وعلى المؤسسات ، وعلى معايير السلوك.

وتعتبر الأحزاب السياسية أداة هامة، بل وناجحة بشكل عام، فى توطيد أركان السلطة القومية الشرعية، فهى أدوات لكسب التأييد الشعبى، وأكثر مرونة من الجيوش أو البيروقراطيات ، وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية ، غالبا ، لتنظيم حزب سياسى. ويصوغ " ابتر" هذا الدور للأحزاب من خلال ثلاثة جوانب متكاملة هى ، نشاط الأحزاب فى تعظيم أو ترقية شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيرى . ونشاط الأحزاب فى تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة ، التى تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة. فضلا عن نشاط الأحزاب فى تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها فى إطار أيديولوجى محدد.

على أن أحد المؤشرات الهامة فى التعرف على مدى شرعية النظام تتمثل فى كيفية انتقال القيادة من شخص لآخر، وأيضا من حزب لآخر. لذلك تمثل عملية الخلافة اختبارا لقضية الشرعية لأن السلطة عندما تنتقل يصبح على الأفراد فى النظام السياسى أن يقرروا ما إذا كان ولائهم منصبا على "الأشخاص" الذين كانوا فى السلطة أم على " نظام الحكم " نفسه . والاختبار الأول للنظام يحدث عندما تنتقل السلطة من قائد لآخر فى داخل الحزب السياسى نفسه . ويمثل هذا مشكلة حادة بشكل خاص فى النظم السياسية التى تعلب فيها القيادة الكاريزمية دورا هاما .على أن انتقال السلطة من حزب لآخر يكون عادة نقطة الاختبار الحاسمة لشرعية النظام ، وفى حين تقدم الأمم المتقدمة ذات النظام الحزبى المستقر أمثلة متعددة للانتقال السلمى للسلطة من حزب إلى آخر ، فإن تلك النقطة تمثل أحد المؤشرات الهامة على أزمة النظم الحزبية فى الدول النامية.